«البعد التاريخي للأوقاف الإسلامية في مدينة القدس»

مديرية عموم أوقاف القدس ودورها في خدمة وتوثيق أوقاف فلسطين القدس 1843 ـ 1948 م

د. نائلة الدعري

كاتبة وباحثة فلسطينية مختصة بشؤون القدس

المقدمة:

تركز هذه الدراسة في مضامينها على الجوانب الإدارية في أوقاف فلسطين عامةً والقدس خاصةً، وتناولت في ذلك مؤسسة مديرية عموم الأوقاف في مدينة القدس التي تشكلت عام 1843م، وواكبت مسيرتها في إدارة أوقاف لواءي القدس ونابلس وجنين منذ تأسيسها عام 1843م، وحتى رحيل الحكم العثماني عن فلسطين عام 1918م، وفي ظل الاحتلال البريطاني، تابعت مسيرتها في إدارة جميع أوقاف فلسطين بعد انضمام أوقاف لواء عكا إليها عام 1921م، وحتى نكبة عام 1948م، وذلك تحت إشراف وزارة الأوقاف العثمانية 1843 – 1918م، والمجلس الإسلامي الشرعي الأعلى 1921 – 1948م، وتناولت في هذا الجانب المهم ثلاث نقاط رئيسية وهي: الأولى تشكيلاتها الإدارية 1843 – 1948م، وقسمت إلى مرحلتين حسب الجهات الفاعلة فيها، وتتمثل في التشكيلات العثمانية 1843 – 1918م، وتشكيلات فترة الاحتلال البريطاني 1918 – 1948م، بينما ركزت الثانية على

التبعية الإدارية التي انتظمت فيها خلال فترة الدراسة، في حين عرضت النقطة الثالثة أهم الأعمال التي قامت بها خلال مسيرتها الإدارية، وتتضمن توثيق الأوقاف وحفظ أرشيفها ورفع التعديات عنها.

1. تشكيلاتها 1843 - 1948م:

أ – تشـكيلاتها العثمانية 1843 – 1918م: – شـكلت مديرية عموم القدس عام 1843م، وذلك في إطار التشكيلات الجادة والطموحة التي قامت فيها الدولة العثمانية عام 1826م لإصـلاح وتنظيم الأوقـاف عندما بادرت لإنشـاء وزارة الأوقاف، وفي سـبيل تفعيل دورها في ولايات الدولة شـكّلت مديريات فرعية لتحقيـق تطلعاتها وأهدافها في مراكز الولايات، والألوية[1]، وبما أن القدس عادت ضمن تشـكيل ولاية صيدا بعد انسحاب الجيش المصري من بلاد الشـام عام 1840م، فإن أوقافها المنقولـة وغير المنقولة الخيرية والذرية قد وضعت تحت إشراف، مديرية أوقاف ولاية صيدا[2]، وفي عام 1843م أقدمت الدولة العثمانية عـلى فصل لواءي القدس ونابلس عن ولايـة صيدا ووضعهما في ولاية خاصة مع بعض الإشراف غير المباشر لولاية صيـدا عليها، وعملًا بذلك بادرت وزارة الأوقاف على فصل مديرية أوقاف القدس عن صيدا وإنشـاء مديرية خاصة فيها تنسجم مع تشكيلاتها الإدارية الجديدة المدرجة تحت اسم «ولاية القدس الشريف» وضمت ألوية

(1) سـجلات محكمة القدس الشرعية، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عمان، وسيشـار لهذا المصدر بالقدس وإلى جانبها رقم السجل على النحو الآتي: – القدس337، 1270هـ / 1853، ص27؛ القدس 343، 1257هـ / 1858م، ص86، 118؛ القدس 346، 1277هـ / 1860م، ص206؛ القدس347، 1280هـ / 1863م، ص386؛ القدس349، 1281هـ / 1864م، ص51؛ سجلات محكمة نابلس الشرعية، مركـز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عمان، وسيشـار لهذا المصـدر بنابلس وإلى جانبها رقم السجل على النحو الآتي: – نابلس 14، 1284هـ /1865م، ص107.

(2) القدس337، 1270هـ / 1853، ص27؛ القدس 343، 1257هـ / 1858م، ص86؛ نابلس14، 1284هـ / 1865م، ص107.

القدس ونابلس وجنين وغزة ويافا، واتخذت من مدينة القدس مقرًا لها[1].

ومن الجدير بالذكر أن الإشراف غير المباشر لولاية صيدا على «ولاية القدس الشريف» لم يكن انتقاصًا من دورها الحضاري وإظهار عجزها الإداري وعدم قدرتها على النهوض بنفسها، وإن ما جنحت إليه الدولة بعد عام 1840م كان من باب الحرص الكبير الهادف إلى فرض الحكم المركزي، والتخلص من مخلفات الحكم المصري والحدّ من نشاط التغلغل الأجنبي[2].

أما على صعيد الأوقاف، فقد انسجمت تشكيلات ولاية القدس مع غيرها من الولايات العثمانية، فشكّل فيها مديرية خاصة تعنى بشؤون الأوقاف عرفت بـ«مديرية عموم الأوقاف»[3]، وفي عام 1864م تراجعت تشكيلة القدس الإدارية من ولاية إلى لواء ولم نلحظ أي تغيير في بنية تشكيلات مديرية عموم أوقافها، ويرجع ذلك إلى أهميتها الدينية ووجود المسجد الأقصى فيها، الذي يعدّ المسجد الثالث الذي تشد إليه الرحال بعد المسجد الحرام والمسجد النبوي، وسعة المساحة التي تولت الإشراف عليها وتشمل جميع أراضي فلسطين باستثناء لواء عكا بمساحته البالغة (22000)كم2 من أصل (27000)كم[4]2 وكثافة الأوقاف الخيرية والذرية المحبوسة في ربوعها، سواء حبست على مؤسسات محلية أو مؤسسات خارجية ومنها المسجد الحرام والمسجد النبوي وانتشار بعض أوقافها في

(1) القدس 339، 1272هـ / 1855م، 58؛ القدس 343، 1257هـ /1858م، ص86، 118؛ القدس347، 1280هـ / 1863م، ص386؛ نابلس11، 1266هـ / 1849م، ص122 – 127.

(2) سجلات محكمة يافا الشرعية، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عمان، وسيشار لهذا المصدر بيافا وإلى جانبها رقم السجل على النحو الآتي: – يافا 16، 1265هـ / 1848م، ص12؛ يافا 19، 1272هـ / 1840م، ص186؛ يافا 27، 1287هـ / 1870م، ص73؛.

(3) القدس 343، 1257هـ / 1858م، ص86، 118؛ القدس 346، ص206؛ القدس 347، 1280هـ / 1863م، ص386؛ القدس 349، 1281هـ / 1864م، ص51؛ القدس 354، 1284هـ / 1867م، ص270؛ يافا 29، 1288هـ / 1871م، ص313.

(4) أبو بكر، أمين، ملكية الأراضي في متصرفية القدس 1858 – 1918، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 1996م، ص57.

مصر وحلب والأناضول[1]، ولهذا حافظت على تشكيلتها كمديرية عموم أوقاف بالرغم من تراجع تشكيلاتها الإدارية عام 1864م[2] وضمها إلى مدينة دمشق مركز ولاية سورية وفصلها عن دمشق عام 1874م، وإتباعها للعاصمة إسطنبول مباشرة[3] وفصل لواء نابلس عنها عام 1869م[4].

وتتجلى قوة التشكيلات الإدارية لمديرية عموم أوقاف القدس في استمرارها بالحفاظ على بنيتها الإدارية كمديرية عموم، على الرغم من تراجع بنية تشكيلات القدس الإدارية من ولاية إلى لواء وإشرافها على إدارة أوقاف لواء نابلس بعد عام 1869م، على الرغم من انفصاله عن القدس من الناحية الإدارية والعسكرية، كما أقامت علاقات وطيدة مع مديريات الولايات العثمانية الأخرى نظرًا لانتشار أوقافها في عدد من الولايات، ومنها مصر وسورية وحلب وبيروت[5]، وبالتالي فإن اتساع صلاحياتها في فترة الانتداب

(1) سجل أراضي ألوية صفد نابلس غزة وقضاء الرملة حسب الدفتر رقم 312 تاريخه 964هـ / 1556م، دراسة وتحقيق محمد عيسى صالحية، جامعة اليرموك، 1419هـ / 1999م، ص63 – 391؛ سجل أراضي لواء القدس حسب الدفتر 342 / تاريخه 970هـ / 1562م المحفوظ في أرشيف رئاسة الوزراء بإستانبول، دراسة وتحقيق، محمد عيس – صالحية، جامعة اليرموك، عمان، 1422هـ / 2002م، ص57 – 177؛ يافا 12، 1256هـ / 1838م، ص91.

(2) – القدس 348، 1280هـ / 1863م، ص1 – 53؛ القدس 349، 1281هـ / 1864م، ص10 – 11؛ القدس 354، 1284هـ / 1867م، ص 46، 60، 91؛ القدس 355، 1285هـ / 1868م، ص85 – 87؛ القدس 361 ، 1291هـ / 1874م، ص317؛ القدس 365، 1291هـ / 1874م، ص1 – 149؛ يافا 27، 1287هـ / 1870م، ص73؛ سجلات محكمة الخليل الشرعية، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عمان، وسيشار لهذا المصدر بالخليل وإلى جانبها رقم السجل على النحو الآتي: – الخليل 6، 1291هـ / 1874م، ص199؛ أبو بكر، ملكية ص159.

(3) يافا 62، 1314هـ / 1896م، ص305 – 306؛ القدس 385، 1315هـ / 1897م، ص148 – 149.

(4) القدس 345، 1277هـ / 1860م، ص46، 60، 91؛ نابلس 15 ، 1286هـ / 1869م، ص292؛ أبو بكر، ملكية، ص57.

(5) – القدس4، 940هـ /1533م، ص48؛ القدس 31، 963هـ / 1555م، ص498؛ القدس 46، 972هـ / 1564م، ص130؛ القدس 53، 978هـ / 1570م، ص322، 353؛ نابلس 14، 1284هـ / 1865م، ص107.

البريطاني لتشمل جميع أنحاء فلسطين لم تأتِ من فراغ.

وبما يليق بتشـكيلاتها، فقد عهدت الدولـة العثمانية بإدارتها، ومنذ تشـكيلها عام 1843م، لشـخصيات محلية على قدر كبير من التعليـم والمراس والخبرة والدرايـة في أمور الأوقاف والقضاء والإفتاء، وحازوا على ذلك من خلال مسـتويات التعليـم الرفيعة التي تلقوها في أروقة المسـجد الأقصى والمدارس المحيطة بـه، والأزهر في القاهـرة والمناصب والوظائف الإدارية التي تقلدوها وشـغلوها في سـلك التدريس والخطابة والإمامة والإفتاء والقضاء الشرعي ونقابة الإشراف ومشيخة المسجد الأقصى ونظارة وتولية أوقاف المؤسسات الكبيرة مثل المسجد الأقصى وقبة الصخرة والحرم الإبراهيمي وتكية خاصكي سلطان[1]، الأمر الذي يفسر كثافة ألقاب التفخيم والتبجيل التي أحيط بها[2] ومنها «صاحب المكرمة»[3].

وكانـت أوامـر العزل والتولية بحـق مدرائها تصدر إبـان الفترة العثمانيـة عن القصر السلطاني[4] ففي عام 1862م، تولاها أمين عمر طهبوب، وكان على قدر كبير من الخبرة في مجال الأوقاف نتيجة لعملة الطويل في إدارة أوقاف الحرم الإبراهيمي في الخليل[5]، وخلفه

(1) – القـدس 345، 1277هـ / 1860م، ص2؛ القدس 346، 1279هـ /1869م، ص120؛ القدس 347، 1280هـ / 1863م، ص286؛ القدس 384، 1309هـ / 1891م، ص4؛ يافا 29، 1288هـ / 1871م، ص313؛ نابلس 18، 1290هـ / 1873م، ص76؛ مسـعود، قدري جمال جميل، عائلة الحسـيني في مدينة القدس ودورها الاجتماعي والاقتصادي والسـياسي 1918 – 1939، رسـالة ماجسـتير غير منشورة، إشراف محمد رجائي ريان، جامعة اليرموك، د.ت، ص455.

(2) القدس 346، 1279هـ / 1869م، ص120.

(3) القدس 385، 1309هـ / 1891م، ص51.

(4) القدس 278، 1210هـ / 1795م، ص70؛ القـدس 349، 1281هـ / 1864م، ص51؛ القدس 384، 1309هـ / 1891م، ص4؛ يافا 29، 1288هـ / 1871م، ص313؛ نابلس 18، 1290هـ / 1873م، ص76.

(5) القدس 346، 1279هـ / 1869م، ص120؛ القـدس 364، 1291هـ /1874م، ص182؛ الخليل 15، 1309هـ / 1891م، ص 109؛ الخليل 18، 1315هـ /1897م، ص19 – 20، 202، 209، 355 – 356؛ الخليـل 19، 1323هـ / 1905م، ص23، 72، 112، 180؛ الخليل 21، 1326 هـ /1908م، ص103، 112، 224؛ الخليل 25، 1336هـ / 1918م، ص3، 9، 17.

فيها مفتي القدس محمد أمين الحسيني، الذي جمع بين منصب الإفتاء وإدارة الأوقاف، وكان موروث أسرته الثقافي والإداري في منصب الإفتاء ونقابة الأشراف والقضاء ومشيخة المسجد الأقصى وتولي نظارة قد جعلها تهيمن على رئاستها حتى رحيل الحكم العثماني عام 1918م[1] وفرض شروطها على إدارتها في ظل الانتداب البريطاني من خلال المجلس الإسلامي الأعلى برئاسة الحاج أمين الحسيني[2]، وبموجب ذلك فقد انتظمت تشكيلاتها وتبعيتها الإدارية في الفترة العثمانية في الهيكلية التي يظهرها شكل رقم(1).

شكل(1)

هيكلية التشكيلات والتبعية الإدارية لمديرة عموم الأوقاف 1843 – 1918م

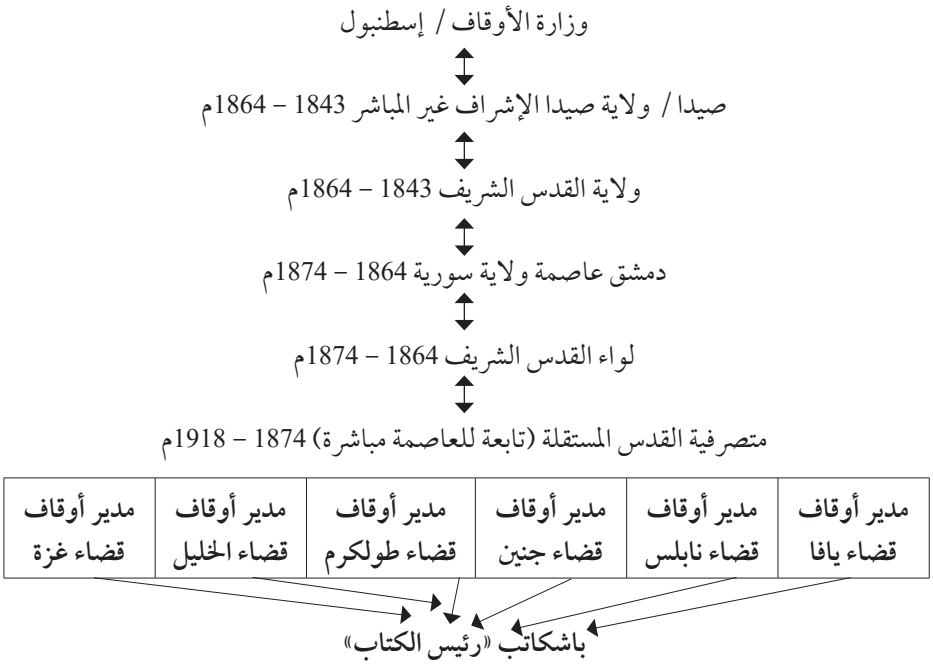

(1) القدس 345، 1277هـ / 1860م، ص2؛ القدس 346، 1279هـ / 1869م، ص120؛ القدس 347، 1280هـ / 1863م، ص386؛ القدس 349، 1281هـ / 1864م، ص51؛ القدس 349، 1281هـ / 1864م، ص51.

(2) السفري، عيسى، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، يافا، فلسطين، 1937م، ص53.

ومـــن الجدير بالذكر أنه لا تتوافر لدينا بيانات مؤكدة حول المقر الدائم للمديرية في مدينة القدس إبان الحكم العثماني، وإن كنّا نرجّح أنه كان في دار الحكومة القريب من المســجد الأقصى أو في إحدى المدارس القديمــة القائمة على مقربة من مبنى الحكومة، وذلك قبل نقلها إلى خارج الأســوار لما للأوقاف من علاقة وثيقــة بالدوائر المدنية الأخرى وخاصة الطابو[1]، ولم يتوان مديرها عن الخروج من مقره في جولات ميدانية، للاطلاع على أحوال الأوقاف وعائداتها[2]، ومراســلة نوابه في الأقضية والأجهزة المدنية والعســكرية القائمة فيها، فيما يتعلق بالأوقاف[3]، وحضور اجتماعات مجالس الإدارة التي كانت تتولى مناقشة القضايا الملحة للأوقاف[4]، وكان يســاعده في تســيير مهامها عدد من الكتبة والمحاسبين والمدققين والمراسلين والفرّاشين والحراس[5].

وفي ســبيل تفعيل دورها ميدانيًّــا، فقد عمدت المديرية العامة للأوقــاف، إلى فتح دوائر تنفيذية لها في مراكز الأقضية الملحقة بها (وعملًا بذلك، ألحق بها ســت دوائر للأوقاف،

(1) القدس 339، 1272هـ / 1855م، ص86؛ القــدس 347، 1280هـ / 1863م، ص65؛ القدس 352، 1282هـــ / 1865م، ص52؛ القدس 354، 1284هـ / 1867م، ص60، 80، 91؛ القدس 385، 1309هـ / 1891م، ص71؛.

(2) القدس 343، 1257هـ / 1858م، ص86؛ القــدس 349، 1281هـ / 1864م، ص51؛ القدس 354، 1284هـــ / 1867م، ص270؛ نابلــس 12، 1256هـــ / 1838م، ص1076 – 127؛ يافا 27، 1287 هـ / 1870م، ص73؛ يافا 29، 1288هـ / 1871م، ص313؛ يافا 62، 1314هـ / 1896م، ص305 – 306.

(3) يافا 29، 1288هـ /1871م، ص313.

(4) القدس 332، 1265هـ / 1848م، ص16؛ القــدس 334، 1267هـ / 1850م، ص33؛ القدس 343، 1257هـــ / 1858م، ص43؛ القدس 345، 1277هـــ / 1860م، ص2؛ القدس 346، 1279هـ / 1869م، ص3 – 4.

(5) نابلس 17، 1287هـ / 1870م، ص107، 126 – 127؛ القدس 345، 1277هـ / 1860م، 144 – 145؛.

وتتمثل في كلٍّ من الخليل[1]، ويافا[2]، وغزة وجنين، وطولكرم، ونابلس، وهي عبارة عن دوائر مصغرة عن مديرية عموم الأوقاف في القــدس، وذلك من حيث العزل، والتولية الصادرة بحق متوليها المهام المنوطة بها، وتراتيب تبعيتها الإدارية من إسطنبول وإليها[3]، والموظفون العاملون بها، حيث عهد بإدارتها لشــخصيات محلية ممن أثبتوا كفاية عالية في الوظائف الدينية والمؤسسات الوقفية[4].

وبموجب التشكيلات الجديدة التي انتظمت فيها مديرية عموم الأوقاف بعد عام 1843م حــلّ مدير الأوقاف العام محل المتولي الذي أنيط بــه الإشراف العام على جميع الأوقاف[5] قبل ذلك التاريخ، واستخدم للدلالة على أصغر تشكيلة إدارية في جهاز الأوقاف، وغالبًا ما تولى كل من أنيط به بأوقاف إحدى المؤسسات مثل متولي وقف المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي والنبي موسى وغيرها، وبالرغم من ذلك، فقد صدرت أوامر العزل والتولية بحقه عن الســلطان؛ أســوة بمدير العموم ومدير دائرة القضاء، وروعي فيها التنسيبات الصادرة عن دوائر الأوقــاف المحلية، والقضاء الشرعي، وإجماع الذرية، في حالة الوقف الذري، والأعيان، والوجــوه والمجالس المحلية، والمخاتــير، في الأوقاف الخيرية والتي

(1) مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنيــة، دفاتر مديرية عموم الأوقاف / تركي، شريط (37) سجل28، ص34، 46، 47.

(2) دفاتر مديرية عموم الأوقاف / تركي، شريط (37) سجل 28، ص31.

(3) يافــا 27، 1273هـ / 1840م، ص73؛ يافــا 29، 1288هـــ / 1871م، ص313؛ يافا 62، 1314 هـ / 1896م، ص305 – 306.

(4) القــدس 345، 1277هـ / 1860م، ص2، 144 – 145؛ القــدس 346، 1279هـ / 1869م، ص120؛ القدس347، 1280هـ.

(5) العسلي، كامل جميل، وثائق مقدســية تاريخية، م2، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 1985م، م3، عــمان، الأردن، 1989م، ص117 – 138؛ المدني، زياد عبد العزيز، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة 1215 – 1245هـ /1800 – 1830م، بنك الأعمال، عمان، الأردن، 1996م، ص201.

غالبًــا ما أنيطت بأسر تناوبــت عليها وحولتها إلى تولية وراثيــة،[1] وقد ظل المتولي يدين بالتبعية لنظارة الأوقاف عبر مديرية أوقاف القضاء والعموم تبعًا لتراتيب التبعية الإدارية الســائدة[2]، ففي عام 1282هـــ/ 1865م، أقدمت مديرية عموم الأوقاف على تنســيب عزل متولي أوقاف مقام النبي روبين القائم إلى الجنوب من يافا لعدم اســتقامته وخلوّ يده من البراءة السلطانية، والعهدة بها للشــيخ حسن الخيري، لما يتمتع به من أمانة واستقامة وأهلية وعلم، وظلّت تولية مؤقتة إلى حين صدور البراءة الســلطانية الشريفة عن السدة الســلطانية، وفي عام 1298هـ/ 1880م، تم عزل الخيري منها والعهدة بها إلى عبد الحميد التاجي الفاروقي[3].

ب – تشــكيلات الاحتلال البريطاني 1918 – 1948م: – أغلقت مديرية عموم الأوقاف أبوابها في ظل الحكم العســكري البريطاني، الذي خيّم على فلسطين في أعقاب انسحاب الجيش العثماني منها، شــأنه في ذلك شــأن بقية الدوائر، وعلى رأسها دائرة الطابو التي لها علاقــة وثيقة بالأوقاف غير المنقولة، وإزاء ذلك لم يظهــر أي دور يذكر لها في ظل الحكم العسكري الذي جمّد القوانين والنظم المدنية نحو ثلاث سنوات منذ احتلالها لمدينة القدس عام 1917م إلى أن أعيد فتحها للمراجعين عام 1920م.

وفي عام 1921م، عام تأســيس المجلس الإســلامي الأعلى برئاسة الحاج أمين الحسيني، اتضحت تشكيلاتها وطبيعة مهامها أســوة بما كانت عليه في العهد العثماني واستمرت في ذلك حتى رحيــل الانتداب البريطاني عام 1948م، ويظهر ذلــك من خلال المكانة التي حظي بها المجلس في الأوساط الرسمية والشعبية بصفته أعلى هيئة إسلامية تشكلت لسدّ

(1) القدس343، 1257هـ / 1858م، ص86؛ القدس 345، 1277هـ / 1860م، ص2، 144 – 145؛.

(2) يافا 27، 1273هـ / 1840م، ص73؛ يافا 62، 1314 هـ / 1896م، ص305 – 306.

(3) يافا 46، 1298هـ / 1880م، ص17.

الفــراغ الذي أحدثه الرحيل العثماني واتخذ من مدينة القدس مقرًّا له[1]، وعهد إليه برعاية المقدسات الإسلامية.

وعملًا بذلــك، وحّد الحاج أمين الحســيني جميع مديريات الأوقاف في فلســطين تحت لوائها وأصبحت تعرف باســم مديريــة الأوقاف العامة، ومنحها صلاحيات واســعة في إدارة أمــور الأوقاف المنقولة وغير المنقولة، ووسّــع صلاحياتها لتشــمل الأمور التي تهم الخطابة والوعظ والإرشــاد ورعاية أسر الشــهداء والجرحى والدفاع عن الأراضي الأميرية والموات المهددة بالبيع أو المصادرة من جانب الحركة الصهيونية ودوائر الانتداب وسماسرة الأراضي وتجّارها، إضافة إلى عائدات المجلس ونفقاته واعتمادها الأداة التنفيذية في المجلس وقيادة الحركة الوطنية الفلســطينية[2] في مواجهــة حكومة الانتداب والحركة اليهوديــة، ومن مقرّه في القدس أصدر المجلس الإســلامي أوامر العــزل والتولية بحق مديرها[3]، وفي ســبيل إنفاذ سياسة المجلس وعدم المعارضة فيما يصدر عنه من أوامر فقد عهد الحاج أمين برئاســة كرسيها[4]، إلى شخصيات مقربة من خطه السياسي العام، سواء كانوا من أقاربــه أم من غيرهم[5]، على قدر كبير من الانتماء والكفاءة، والخبرة الواســعة في إدارة الأوقاف الإســلامية، وكان يســاعده في مهامه وكيله أو نائبه، وعدد من الكتبة والمحاسبين، والمدققين والمفتشــين، والمراقبين، ومن الشخصيات التي تولتها، محمد عزة دروزة المتحدّر من أسرة نابلسية[6]، وأقاربه وفي مقدمتهم محمد سعيد الحسيني، وإبراهيم

(1) الشهادات، ص12 – 13؛ علوش، المقاومة، ص59.

(2) ألسفري، فلسطين، ص53.

(3) نظام المجلس الإسلامي الأعلى، المادة (8).

(4) أوقاف لواء عكا، صندوق(2)، ملف عرب النفيعات، 15 /3 /1944م؛ 2 / 12 / 1946م؛ صندوق(3) ملف عرب الغوارنة، 28 / 2 / 1942م.

(5) أوقاف لواء عكا، صندوق(2) ملف جامع النصر، 23 / 7 / 1931م.

(6) أوقاف لواء عكا، صندوق (2)، ملف جامع النصر، 18 / 6 / 1935م؛ صندوق (2)، ملف أم العلق، 12 / 2 / 1940م.

سعيد الحسيني وجمال الحسيني.

وفي سبيل ضبط الأمور والإشراف المباشر على ما يجري في الأوقاف من تطورات وتحولات، فقد وضعت جميع أوقاف فلسطين المنضوية تحت لوائها ثلاثة ألوية، كان كل واحد منها بمثابة مديرية مستقلة تدير شؤون الأوقاف المناطة بها[1] وتتواصل معها عبر البرق والبريد والهاتف[2]، وهو ما تظهره الهيكلية الإدارية المدرجة في شكل رقم (2).

شكل رقم(2)

هيكلية التشكيلات والتبعية الإدارية لمديرية عموم أوقاف القدس 1917 – 1948م

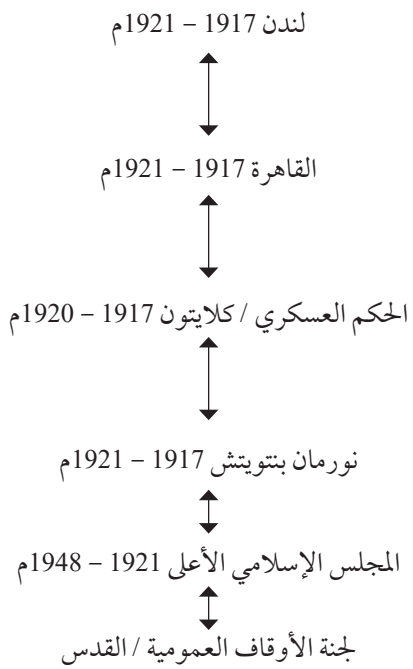

(1) أوقاف لواء عكا، صندوق(2)، ملف نبع عين القزق، 22 / 3 / 1932م؛ جامع النصر، 28 / 9 / 1938م.

(2) أوقاف لواء عكا، صندوق(3) ملف عرب الزبيدات، 5 /5 /1937م؛ أوقاف لواء عكا، صندوق(2)،

فمأموريـــة الأوقاف في اللواء كانت بمثابة الأداة التنفيذية للمديرية في القدس[1]، وكانت تقســـيماتها منســـجمة مع التقســـيمات الإدارية التي وضعتها الدولة العثمانية وســـلطات الانتداب، وبموجب ذلـــك، وجدت ثلاث مأموريات، هي مأمورية اللواء الشـــمالي في عكا، واللواء الأوســـط في نابلس وجنين، واللواء الجنـــوبي في القدس، وعهد بإدارتها إلى شـــخصيات على قدر كبير من الخبرة والدراية، حازت عليها من خلال العمل في أجهزة الأوقاف والمحاكـــم والقطاع الخاص، ففي عام 1934م تولى المحامي صبحي الخضرا من

(1) أوقاف لواء عكا، صندوق(3) ملف عرب الزبيدات، 5 / 5 / 1937م.

أهالي صفد ومن المقربين للحاج أمين الحسيني إدارة أوقاف اللواء الشمالي وخلفه في ذلك علي رضا النحوي من أهالي صفد[1]، وبدورها قسمت الألوية إلى مأموريات أصغر، قوامها القضاء، وكانت بمثابة حلقة الوصل بين المتولين من جهة ومأموريات الألوية والهيئات العليا من جهة أخرى[2]، ويتضح ذلك من خلال المكاتبات والمراسلات التي كانت تجري بين مأمورية القضاء والمتولين والمتصرفين من جهة، والهيئات الإدارية العليا من جهة أخرى، وإزاء ذلك عهد بإدارتها لشخصيات على درجة من العلم والدراية بموضوع الأوقاف وغالبًا ما رفع بعضهم لإدارة مأموريات الألوية[3].

أما لجنة الأوقاف العمومية فبموجب المادة (10) من نظام المجلس الإسلامي، تألفت هذه اللجنة من ثمانية أعضاء برئاسة الحاج أمين الحسيني، ومدير الأوقاف العام، ومأمور أوقاف الألوية الثلاثة، وممثل واحد من أعضاء اللجان المحلية التابعة لها، وكانت هذه اللجنة بمثابة حلقة الوصل المباشرة التي تربط بين مديرية عموم الأوقاف برئاسة المجلس الإسلامي الأعلى من جهة، ومديريات الأوقاف المنتشرة في الألوية والأقضية من جهة أخرى، وكانت تجتمع بين فترة وأخرى برئاسة الحاج أمين الحسيني في مقر المجلس، وبعد أن حملته سلطات الانتداب على المنفى 1937 – 1948 أصبحت تعقد على ما يبدو برئاسة

(1) صبحي الخضرا: من مواليد صفد عام 1895م تعلم في المدرسة السلطانية في بيروت والكلية العسكرية في اسطنبول وقد برع في مجال المحاماة، تعرض للاعتقال على يد السلطات البريطانية عدة مرات وقد عينه الحاج أمين مأمورًا لأوقاف لواء عكا، وفي عام 1948م رحل إلى دمشق، حيث توفي فيها عام 1954م ونلاحظ أن النحوي لا يقل كفاءة عن الخضرا، حيث تخرج من الكلية الملكية في اسطنبول وتولى العديد من المناصب الإدارية في حلب وحمص وعكا وإربد خلال العهد العثماني: – صندوق(2)، ملف جامع النصر، 1934؛ صندوق(37) 25 / 2 / 1932م؛

(2) أوقاف لواء عكا، صندوق(2)، ملف جامع النصر، 1930م. ملف عثليث، 21 / 5 / 1934م. ملف عرب النفيعات، 19 / 5 / 1939م؛ ملفات صندوق(38) الخاص بأراضي أوقاف قضاء طبريا الملحق باللواء الشمالي.

(3) أوقاف لواء عكا، صندوق(37) وصندوق(38). ملفات أوقاف قضاء طبريا.

سكرتير المجلس الذي غالبًا ما صدرت مراسلات المجلس مذيلة بتوقيعه[1].

وعلى غرار لجنة الأوقاف القائمة في القدس، تشكلت لجان محلية في الألوية الفلسطينية الثلاثة، وتعرف باسم «لجنة الأوقاف المحلية»، وتتألف من مفتي اللواء، ومأمور أوقافه، وممثلي الأقضية التابعة له، وكانت تعقد برئاسة أكبر الأعضاء سنًّا[2]، ففي لواء عكا، تولاها مفتي عكا الشيخ عبد الله الجزار حتى وفاته عام 1939م، وخلفه في ذلك، لفترة مؤقتة، قاضي عكا الشرعي، إلى أن تم انتخاب الشيخ أسعد الشقيري رئيسًا، بصفته أكبر علماء مدينة عكا سنًّا، وذلك بالرغم من انضمامه لصفوف المعارضة بزعامة آل النشاشيبي[3]، وكانت من صلاحياتها مراقبة أداء الهيئات التنفيذية.

أما المتولي فيعد أصغر هيئة إدارية في جهاز الأوقاف، وكان في فترة الانتداب يعيّن على النسق العثماني، وتصدر أوامر العزل والتولية بحقه عن المحاكم الشرعية[4].

ونلاحظ أن تشكيلات الأوقاف التي وضعها المجلس الأعلى، كانت غايتها حماية أراضي الأوقاف من السياسة الاستعمارية، التي كانت تستهدفها من جانب حكومة الانتداب البريطاني، والحركة الصهيونية، من سماسرة الأراضي وتجّارها المتعاونين مع الحركة الصهيونية، وهو ما عرّضها للإجراءات التعسفية التي استهدفت جهاز الأوقاف، وفي مقدمتهم رئيس المجلس الإسلامي وأعضاؤه، حيث أجبر الحاج أمين الحسيني عام 1937م، على الرحيل إلى لبنان، في حين أجبر عضو المجلس أمين التميمي على المنفى إلى جزيرة سيشل في المحيط الهادي، وظل فيها حتى وفاته، كما أجبر بعض أعضاء المجلس

(1) أوقاف لواء عكا، صندوق(3) ملف خربة الشركس، 13 /1 /1948م.

(2) أوقاف لواء عكا، صندوق(2)، ملف جامع النصر 1930 – 1934م؛ صندوق(65) ملف توجيه الجهات، 27 /2 /1939م؛ 1 /4 /1939م؛ 19 /4 /1939م؛ تقرير فلسطين 1938، ص 214.

(3) أوقاف لواء عكا، صندوق(65) ملف لجنة توجيه الجهات، 25 /2 /1939م؛ 1 /4 / – 15 /5 /1939م.

(4) أوقاف لواء عكا، صندوق(2) ملف جامع النصر، 4 /11 /1933م؛ ملف جامع الاستقلال، 28 /9 /1938م؛ 10 /10 /1938م.

على الإقامة الجبرية[1].

2 - تبعيتها الإدارية 1843 - 1948م:

أ – التبعية العثمانية 1843 – 1918م:

شكّلت أول وزارة للأوقاف في الدولة العثمانية عام 1826م؛ وكانت غايتها رعاية شؤون المقدسات، والمؤسسات الخيرية وما يتبعها من أوقاف منقولة وغير منقولة[2]، وجاء ذلك في إطار حركة التنظيمات التي شرعت بها الدولة العثمانية لمؤسساتها في الربع الأول من القرن التاسع عشر، ومن بينها الأوقاف التي عمّتها حالة من الفوضى والاضطرابات[3]، مما أدى إلى تعطيل عمل المؤسسات الخيرية[4] ويتجلى ذلك في كثافة التعديات التي تعرضت لها ورفع العديد من قضايا بشأنها إلى المحاكم الشرعية للنظر فيها، وعملًا بذلك فقد وضعت جميع أوقاف ألوية فلسطين الثلاثة: عكا، ونابلس، والقدس الملحقة بولاية صيدا، تحت إشراف دائرة أوقاف الولاية التي اتخذت من مدينة عكا عاصمة لها حتى قدوم الحملة المصرية واحتلال بلاد الشام عام 1831/ 1832م[5]، كما أن الظروف غير المستقرة للحكم المصري لم تساعده على القيام بتنظيم أمور الأوقاف على غرار ما قام به في مصر.

(1) العارف، المفصل، ص515.

(2) يافا 29، 1288هـ / 1871م، ص313؛ يافا 86، 1319هـ /1901م، ص60 – 61؛ نابلس 14، 1284هـ / 1865م، ص184؛ الحنبلي، شاكر، موجز أحكام الأراضي والأموال غير المنقولة، مطبعة التوفيق، دمشق، 1346هـ / 1928 م، ص33.

(3) القدس 265، 1198هـ / 1784م، ص7.

(4) قارن بين التالية: – القدس 266، 1199هـ /1784م ص87 – 88؛ القدس 271، 1204هـ /1789م، ص57، 68؛ القدس 274، 1207هـ / 1792م، ص46 – 47؛ القدس 277، 1209هـ / 1794م، ص112؛.

(5) القدس 314، 1245 هـ / 1829م، ص63 – 66؛ القدس319، 1249هـ / 1835، ص164؛ القدس 323، 1245هـ / 1838م، ص33؛ القدس 337، ص27؛ نابلس 8، 1244هـ /1828م، ص 97 – 400، 326، 346؛ 0

وبانسحاب الجيش المصري من بلاد الشام عام 1840م عادت أوقاف القدس ملحقة بوزارة الأوقاف العثمانية، التي لم تتوان عام 1843م عن وضع أوقاف ولاية القدس الشريف في تشكيلة مديرية عموم مستقلة عن ولاية صيدا أسوة بغيرها من الولايات، وفي ضوء ذلك استمرت تدين بالتبعية لها حتى رحيل الحكم العثماني عنها عام 1917م وتعززت هذه التبعية بفرض نظام الحكم المركزي، والسرعة في نقل الرسائل من إسطنبول وإليها، بعد إدخال القوارب والسفن البخارية، والقاطرات والسيارات وخطوط البرق والتلغراف، والهاتف إلى حيز الخدمة[1]، وبموجب ذلك سوّيت قضية أراضي أوقاف دير الأرمن بالقدس عام 1303هـ/ 1885م بناء على الإرادة السلطانية، التي أبرقت إلى مدينة القدس، عبر التلغراف أو «بالمخابرة مع متصرفية القدس».

ومن الجدير بالذكر أن وضع القدس في تبعية مباشرة للباب العالي ووزارة الداخلية عام 1874م قد عزز من تبعية مدرية العموم في القدس لوزارة الأوقاف والدوائر الحكومية الأخرى في العاصمة إسطنبول، ومن الشواهد الدالة على ذلك الأوامر التي عممتها الصدارة العظمى عام 1287هـ/ 1870م إلى جميع الولايات، وتؤكد «بعدم وجوب اعتبار وقفية الأراضي التي يصير وقفها من طرف الرهبان الأجانب أو التبعية دون إذن، والتملك السلطاني توفيقًا للمأذون العالي ولزوم معرفة الأراضي الموقوفة بكل الأحوال تابعة للقانون العمومي»[2].

وفي ضوء التنظيمات المركزية، استطاعت وزارة الأوقاف أن تقف على حقيقة ما يجري من تطورات بحق الأوقاف المنقولة وغير المنقولة الخيرية والذرية، وبلغ ذروة ذلك بصدور قانون الأراضي عام 1858م وتطبيقه ميدانيًّا في الأراضي التابعة لمديرية العموم عام 1869م، حيث أصبحت أحكام مواده ومسوحاته الميدانية المرجعية الأولى في أمورها، بما

(1) القدس 385 ، 1309هـ /1891م، ص148 – 149. شولش، ص25.

(2) يافا 27، 1273هـ / 1840م، ص73؛ القدس 347 ، 1281هـ /1864م، ص337، 344، 393 – 394.

فيها أوقاف أهل الذمة التي أوكلت مسؤولية الإشراف عليها بالبطركيات المحلية، كما هو الحال في أوقاف طائفة اللاتيين التي تولاها «صاحب الرتبة فيليوس ماريا كماسي أفندي بن قيصر أفندي» بطريق ملة اللاتين بالقدس وتوابعها وملحقاتها في فلسطين وبيروت وسورية، وبذلك حلت التنظيمات الحديثة بدلًا من الفرمانات السلطانية، والفتاوى الشرعية.

ب - التبعية في ظل الاحتلال البريطاني 1921 - 1948م:

باحتلال الجيش البريطاني مدينة القدس في 9/ 12/ 1917م انفكت التبعية العثمانية لمديرية العموم، وبذلك دخلت تبعيتها في طور جديد تجسّد في الاحتلال وأحكامه العسكرية، التي جمّدت العمل بالنظم المدنية، إضافة إلى إغلاق العديد من المؤسسات والاستمرار بالإجراءات التي اتخذها الجيش العثماني خلال الحرب بغية الحفاظ على القيود والملفات عندما أغلق الدوائر ونقل ملفاتها إلى مواضع آمنة للحيلولة دون أن تطولها القذائف أثناء العمليات العسكرية، وأخذت هذه الأحكام العسكرية تتسع شمالًا شيئًا فشيئًا، إلى أن أحكمت قبضتها على لواءي نابلس وعكا، في خريف 1918م، حيث وضعت جميع ألوية فلسطين الثلاثة في تشكيلة بلاد العدو المحتلة الجنوبية «Occupied Enemy Territory South» بقيادة الحاكم العسكري الجنرال كلايتون، الذي اتخذ من القدس مقرًّا له، وأخذت دائرته تدين بالتبعية إلى لندن عبر قيادة الجيش البريطاني في القاهرة.

أما على صعيد الأوقاف، فقد عمدت الحاكمية العسكرية إلى وضع دوائر الطابو والقضاء الشرعي في فلسطين في دائرة واحدة، بإشراف نورمان بنتويتش[1] «N.Bentwich»، واستمر ذلك إلى أن جمد العمل بالأحكام العسكرية عام 1920م، وأعيد العمل بالنظم المدنية وعهدت برئاستها للمندوب السامي الصهيوني هربرت صموئيل «Herbert Samuel»، تمهيدًا لصدور

(1) المر، ص130 - 132؛ صبري، ص188 - 189، 195 - 200؛ تيسير جبارة، دراسات في تاريخ فلسطين الحديث، مؤسسة البيادر، القدس، 1986م، ص76.

صك الانتـــداب البريطاني وإنفاذه عـــام 1922م، فأعاد فتح العديد من المؤسســـات بما فيها الطابو، وبقيت الأوقاف والمحاكم الشرعية تحت إشراف بنتويتش، كما شرع في ســـن القوانين المدنية المنسجمة مع المرحلة القادمة[1].

وكانت الإجراءات المدنية البريطانية القديمة الجديدة مثار قلق لدى الشـــعب الفلسطيني عامـــةً وأعيانه خاصةً، عندما وجـــد دوائره الشرعية يتولاها ضابـــط بريطاني، وأخذت الدعـــوات تطالب بإنقاذها من أيدي الاحتلال المتواطئ مع الحركة الصهيونية. ووجدت هـــذه الدعوة مكانهـــا على صدر افتتاحيـــات الصحف، وتحث على وضعهـــا تحت إدارة إسلامية[2]، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى ليكون مظلة حاميـــة لها للتعويض عن المظلة العثمانية[3]، ووقف صمويـــل على حقيقة هذه المطالب في جولتـــه التي قام بها في مدينة نابلس عام 1920م، عندما طالبه أعيانها بضرورة وضع جميع المؤسسات الإسلامية تحت إشراف هيئة إسلامية، وبموجب ذلك وجّه دعوة عامة لممثلي الهيئات الإســـلامية للاجتماع به في دار الحكومة بالقدس، لتدارس الأمر، ونتيجة لذلك أوعز لهم بتشكيل هيئة عامة للإشراف على الشؤون الإسلامية، بما فيها الأوقاف، وإعداد نظام داخلي خاص بها، وتقديمها له لدراستها[4].

وبموجب ما اتفق عليه مع صمويـــل، اجتمع كبار رجال القضاء الشرعي والإفتاء من كل

(1) أوقاف لواء عكا، صندوق(2) ملف عرب النفيعات، 22 /6 /1939م؛ المر، ص130 – 132. صبري، جبارة، دراســـات، أمين أبو بكر، ملكية الســـلطان عبد الحميد في فلسطين 1876 – 1937م، مجلة جامعة النجاح الوطنية للأبحاث، نابلس، فلسطين، 2003م، م17 عدد(1)، ص221 – 260.

(2) جريدة فلســـطين، بتاريخ 13 /2 /1920م، ص1 – 2؛ عـــدد 254، 9 /3 /1920م، ص1 – 3؛ جريدة الكرمل عدد 666، 10 /12 /1921م، ص1 – 2.

(3) الشهادات السياسية حقائق عن قضية فلسطين، مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، القاهرة، مصر، 1956م، ص12 – 13؛ علوش، المقاومة، ص59.

(4) السفري، فلسطين، ص53؛ الشهادات السياسية، ص12 – 13؛.

أنحاء فلسطين في مدينة القدس، في تشرين الثاني من عام 1920م، وأقروا تأسيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ليتولى الإشراف على جميع الشؤون الإسلامية في فلسطين، وكلّفوا لجنة خاصة لصياغة نظامه الداخلي، وعرضه على المندوب السامي للمصادقة عليه، فصدر مذيّلًا بتوقيعه في 20/ 12/ 1921م، ويتألف من (16) مادة، وقد قضت المادة الأولى منه أن يؤسس «مرجع إسلامي للنظر في أمور الأوقاف وسائر الشؤون الشرعية الإسلامية في فلسطين، يُسمّى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ومركزه القدس»[1]، ويضم إلى جانب الرئيس المنتخب لمدى الحياة أربعة أعضاء؛ يتم انتخابهم كل أربع سنوات من هيئة علماء الألوية الفلسطينية الثلاثة القدس ونابلس وعكا، ويمثل فيه لواء القدس بعضوين وعضو واحد لكل من لواءي عكا ونابلس، ويرجع تميز لواء القدس في العضوية لسعة مساحته.

ونتيجة للانتخابات العامة التي شاركت فيها الهيئات الشرعية، تولى مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني رئاسة المجلس، وعضوية الشيخ محمد مراد مفتي حيفا، عن لواء عكا، وعبد اللطيف صلاح عن لواء نابلس، وسعيد الشوا، وعبد الله الدجاني عن لواء القدس[2]. وفي ضوء ذلك، فكّت تبعية أوقاف فلسطين للاحتلال البريطاني وأصبحت مديريات الأوقاف المنتشرة في فلسطين ملحقة بمديرية الأوقاف العامة بإشراف المجلس الإسلامي الأعلى[3]، وتجري معاملتها وفق الأحكام العثمانية، كما أصبحت السجلات والملفات والوثائق القديمة المحفوظة في دوائر الأوقاف والطابو المحلية والعاصمة إسطنبول، وما يمتلكه المتولون والمتصرفون من قواشين، وبراءات، وحجج، المرجعية الأولى والشواهد الحية في القضايا التي تعرض بشأنها في أروقة المحاكم الشرعية والنظامية الداخلية والخارجية

(1) نظام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، الوقائع، جريدة حكومة فلسطين الرسمية، العدد 58، 1 كانون الثاني 1922، ص3 – 5، المادة (1 – 16)؛ تقرير فلسطين لجنة التقسيم 1938، القدس، فلسطين، 1938، ص214؛

(2) العارف، ص514 – 515؛ جبارة، دراسات، ص77.

(3) تقرير فلسطين 1938، ص214؛ الشهادات السياسية، ص12 – 13.

طوال عهد الانتـــداب، وفي مقدمتها المحكمة البريطانية العليـــا في القدس ولندن، وكان للدور الذي نهض به المجلس برئاســـة الحاج أمين أثر فاعل في نفوس الناس، وهو ما أهّله لقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية.

ونلاحظ أن تبعية مديرية عموم الأوقاف للمجلس الإسلامي كانت قوية جدًّا، كيف لا؟ وهي تتمركز معه في نفس المقر في مدينة القدس، وباستطاعة رئيس المجلس أن يطّلع على كل صغيرة وكبيرة تتعلق بسير عملها، ولهذا نجده يخرج في جولات ميدانية للاطلاع على واقع الأمور، ويصدر تعليماته للجهات ذات العلاقة ويتقبل الاســـتدعاءات والمراسلات من العامة والمتولين والنظار والمدراء والموظفين عبر البريد والبرق والمكالمات الهاتفية[1].

وقد اســـتغل الحاج أمين التفويض الشـــعبي له بإقامة علاقات وثيقة مـــع الدول العربية والإســـلامية لحماية المقدســـات وأوقافها[2]، فجمع الهبات والتبرعات والمساعدات من أوســـاطها للإنفاق عليها وعقد المؤتمرات الحاشـــدة في مدينة القدس لشدّ الرحال إليها والدفاع عنها، فاســـتقبل عددًا من كبار قادة الدول العربية والإســـلامية وولاة عهودهم في مقر المجلس ورحاب المســـجد الأقصى[3]، كما بذل جهودًا كبيرة في سبيل إحياء الخلافة الإسلامية عام 1924م، وتنصيب الشريف حسين بن علي خليفة للمسلمين منذ أن أسقطها رئيس الجمهورية التركي مصطفى كمال أتاتورك، وتوحيد توجهات جميع مســـلمي العالم في دعم فكرة الجهاد ضد الاســـتعمار[4]، كما حرص على أن يكون مدفن الشريف حســـين

(1) أوقـــاف لواء عكا، صندوق(3) 14 /3 /1935م؛ ملف عرب الغوارنه، 7 /7 /1935م؛ ملف قصقص وطبعون، 2 /8 /1935م؛ صندوق (38) 6 /4 /1939م؛ الحزماوي، ملكية، ص354.

(2) أوقاف لواء عكا، صندوق (2) ملف جامع الاستقلال، 8 /6 /1938م؛ جريدة الكرمل عدد 949، 3 /10 /1923م، ص1 – 2؛.

(3) الشهادات السياسية، ص142 – 145.

(4) محمد عزة دروزة، الحركة العربية الحديثة، صيدا، لبنان، 1959 م، ج3، ص67؛ مســـعود، ص147 – 148، 165.

بن علي بجوار المسجد الأقصى للتأكيد على وحدة الأمة وراية خلافتها ودورها في حماية المقدسات وأوقافها[1]، ولهذا حاولت سلطات الانتداب تجريده من صلاحياته الواسعة التي باتت تهدد نفوذها فحملته على المنفى عام 1937م، وتعيين هيئة إدارية مؤلفة من أمين عبد الهادي والشيخ كمال إسماعيل والشيخ محي الدين عبد الشافي والشيخ يوسف طهبوب لسدّ الفراغ الذي تركه الحاج أمين ولكن دون جدوى[2]، فلم يتراجع دور الإدارة العامة للأوقاف قيد أنملة، ويرجع ذلك إلى قوة التشكيلات التي أرسى دعائمها المجلس الإسلامي كمظلة حامية للمقدسات وأوقافها بدلًا من المظلة العثمانية واستمرت في أداء دورها حتى عام 1948م[3]، وغالبًا ما صدرت القرارات الخاصة بالأوقاف بعد نفيه باسم «هيئة المجلس الإسلامي الأعلى»[4].

ثالثًا: أعمالها:

استنادًا إلى المصادر المتوافرة بين أيدينا، وتعود في جذورها إلى الفترة العثمانية والانتداب، نلاحظ أن مديرية أوقاف القدس كانت من أهم الدوائر المدنية التي جسدت أعمالها الميدانية المادية والمعنوية على الأرض بصور وأشكال وأساليب شتى، بغية تحقيق أهدافها المنشودة وهي الحفاظ على المقدسات الإسلامية وأوقافها بما يكفل لها الاستمرارية في أداء دورها ومواجهة التعديات التي تتعرض لها ومن أهم تلك الأعمال ما يأتي:

1 – التوثيق:

يعد التوثيق وحفظ السجلات والقيود من أهم الأعمال التي اطلعت بها المديرية لتكون

(1) العارف، المفصل، ص250.

(2) العارف، المفصل، ص515.

(3) علوش، ص140 – 142، 165.

(4) أوقاف لواء عكا، صندوق(3) ملف عرب الغوارنة، 28 /2 /1942م.

المرجعية الأولى في معاملاتهـا[1]، ولهذا يتوافر بين أيدينا عدد كبـير من الدفاتر والملفات والوثائـق المتباينة في عناوينهـا ومحتوياتها ومضامينها منذ تأسيسـها عام 1843م وحتى عـام 1948م، فمنها ما هو خـاص بالأوقاف الخيرية والذرية من الأراضي والمسـقفات والجهات المحبوسـة عليها وما اندثـر منها والعائدات والمصروفات ومشـاريع الإعمار والترميم والمصروفات والرواتب والوعظ والإرشـاد والدعاوى والمرافعات في المحاكم المحلية والدوليـة ومحاضر الاجتماعات ومزايدات الأعشـار، والمسـاعدات والرهون والأوقاف في بلاد الشام ومصر والأناضول والصرة الرومية والمصرية والعراقية والهندية والإعانات والتبرعات المرسلة من إسطنبول والعالم العربي والإسلامي والطلبة والمدارس والمراسـلات، والبرقيات المتبادلة بين إسطنبول والقدس والمناطق التابعة لها ومأموريات الألوية والأقضية ولجان الأوقاف المحلية والمواطنين والأهالي والخطباء والمرشدين ودائرة الأوقاف العامة والمجلس الإسـلامي الأعـلى، والتي لا يمكن حصرهـا، ولهذا كانت إسـطنبول الملاذ الوحيد لدى المديرية في عهد الانتداب للحصـول على الوثائق اللازمة للمرافعة أمام المحاكم البريطانية في المسـائل التي تهم الأوقاف، وغالبًا ما أرسـلت نخبة من موظفيها للبحث في دور الأرشـيف الخاصة عن الوثائـق والمخططات، التي يمكن تقديمها بيّنات مؤكدة[2]، ولضرورات المقاضاة وزيادة في الحرص والتوثيق جرى تسجيل بعض القضايا التي تهم الأوقاف في سجلات المحاكم الشرعية والنظامية ومحاضر مجالس الإدارة[3]، ففـي عام 1290هـ/ 1873م عرضت قضية الخـلاف على وقفية أراضي قرية

(1) نابلس 12 ، 1256هـ /1838م، ص28؛ نابلس 14، 1284هـ /1865م، ص107.

(2) القدس 347 ، 1274هـ /1857م، ص281 – 282؛ القدس 362 ، 1290هـ /1874م، ص12 – 14؛ القدس 364 ، 1292هـ /1875م، ص130؛ يافا 86 ، 1319هـ /1901م، ص60 – 61؛ دفاتر مديرية عموم الأوقاف: أوقاف / تركي؛ وملفات أوقاف عكا، اللواء الشمالي؛ عكا، صندوق(3) ملف عرب الغوارنة، 18 /11 /1935م.

(3) دفترطابو (12) يوقلمة كفر لام، دائرة الأراضي والمساحة، عمان، ص137 – 138.

عارورة بين الحرم الإبراهيمي والصخرة على المحكمة الشرعية في القدس، ففصل القاضي في الأمر بناء على إفادة مديري الأوقاف والطابو[1].

وهـو ما يحملنا على القول إن محفوظات وأرشـيف مديرية عمـوم الأوقاف مادة غزيرة للكشف عن جانب مهم من تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر لا يقل أهمية عن سجلات المحاكم الشرعية، وقد اعتمدت مديرية الأوقاف في توثيق عملها والدوائر الملحقة بها على الكتابة اليدوية والآلية، ولهذا ظهرت سجلاتها متنوعة في موادها بين المخطوط والمطبوع، كما اسـتخدمت أدوات الكتابة الحديثة، كالدفاتر المرقمة والمجدولة، والمعنونة، والأحبار الملونة السـائلة والجافة، والأقلام المصنعة المستوردة من الأسواق الأجنبية وغير المصنعة المستمدة من البيئة المحلية، والطابعات بالحروف العربية والعبرية والإنكليزية، والتصوير، والخرائط والمخططات، وقام على وضعها هيئات كبيرة من الكتبة والمحاسبين والمساحين والرسامين والمهندسين[2]، ونتيجة لذلك حفظ أرشيفها في مواضع آمنة وأحيط بإجراءات صارمة يصعب النيل منها، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى نقلت ملفات أوقاف لواء عكا من المدرسة الأحمدية – نسبة إلى أحمد باشا الجزار – في جامع الجزار إلى طبرية لحفظها هناك حتى لا تطولها القذائف وأيدي العابثين، وبانتهاء الحرب أعيدت إلى مواضعها الأصلية في عكا، وتولى المجلس الإسلامي فهرستها وترجمة بعض نصوصها من العثمانية إلى العربية، كما عهـد بكتابتها وتوثيقها وتصنيفها لمجموعة من الكتبـة والموظفين، الذين عبّروا عن صدق انتمائهم للدين والدنيا، فلم نعثـر على أي وثيقة تدل أن الموظف عُزل أو حُبس أو حُقّق معه على خلفية تسريب الوثاق أو سرقتها مقابل إغراءات معينة.

ومن الجدير بالذكر أن أرشـيف دوائر الأراضي والمساحة الذي بدأ بالظهور مع انطلاق

(1) القدس 362، 1290هـ /1874م، ص12 – 14.

(2) القـدس 385، 1309هـ /1891م، ص71؛ تزخر وثائق الأوقـاف ودفاترها ما بين 1843 – 1948م بالإشارات الصريحة الدالة على تطور أدوات الكتابة والتوثيق.

حملات المسح والتسجيل عام 1869م قد عزز من أرشيف المديرية وبات المرجعية الأولى لها في مسألة الأوقاف غير المنقولة، وفي مقدمتها الأراضي والمسقفات والأسبلة والقنوات والبرك والآبار والعيون، وفي سبيل حفظ حق الأوقاف في عقاراتها كانت عضوية مديرية دائرة الأوقاف في اللواء أو القضاء أساسية في مجلس الإدارة الذي تتم فيه مناقشة القضايا التي تهم الأراضي ومخاطبة إسطنبول بشأنها[1]، وإزاء ذلك فإن جميع المسقفات وأراضي الأوقاف الصحيحة وغير الصحيحة القائمة داخل المدن وخارجها، قد تم تسجيلها في الدفاتر المحفوظة في دوائر الطابو المحلية وجداول حقوقها في إسطنبول، وثبت على القواشين الخاصة بالمتصرفين بها عبارات تحمل إشارات دالّة على تصنيف أوقافها صحيحة أم غير صحيحة وحصة الوقف منها[2]، وعلى أساسها جرت عقود البيع والرهن والإيجار[3].

وعليه، فإن الوثائق الغزيرة التي وفرتها لنا مديرية عموم الأوقاف منذ تأسيسها 1843م وحتى عام 1948م وما تحمله من مضامين توفر لنا عددًا كبيرًا من الشواهد الحية التي يمكن الركون إليها في المطالبة بحقوق الأوقاف ورفع التعديات التي ارتكبت بحقها في المحاكم المحلية والدولية، وحفز العرب والمسلمين أفرادًا ومؤسسات على النهوض بدورهم في إنشاء أحباس جديدة ورصد ريعها على المقدسات والمؤسسات الخيرية العاملة في أكنافها أسوة بالأوقاف التي رصد على المسجد الأقصى وغيره من أماكن العبادة في حلب والأناضول.

(1) الدفاتر العثمانية، دائرة الأراضي والمساحة، عمان؛ دفترطابو (11) تحقيقات، ص1 – 52؛ دفترطابو (12) كشف مزايدة، ص1 – 42؛ دفترطابو (14) يوقلمة أراضي موقوفة، ص18؛ دفترطابو (12) يوقلمة كفر لام، ص137 – 138؛ قانون الأراضي العثماني، المادة(2).

(2) دفترطابو (12) مجدل الصادق، ص1 – ؛ دفترطابو (12) يوقلمة كفر لام، ص137 – 138؛ دفترطابو (14) يوقلمة أراضي موقوفة، ص 18.

(3) القدس 364، 1292هـ /1875م، ص130.

2 – حمايــة الأوقاف: لعبت مديريــة عموم أوقاف القدس دورًا مهــمًّا في حماية الأوقاف من التعديات التي تعرضت لها منذ تأسيســها عام 1843م وحتى أفول نجمها بنكبة عام 1948م، ولم تتــوانَ عن العمل الجاد لرفــع تعديات المتولين والمجاورين والمســتأجرين وحركة التغلغل الأجنبية التي اســتهدفت جوانبها المادية والمعنوية، ففي الفترة العثمانية رفضت مديرية عموم الأوقــاف التوقيع على معاملات البيــع للأجانب وأبطلت عددًا من الصفقــات وأقالت عددًا من النظــار والمتولين على الأوقاف الخيريــة والذرية، وفي فترة الانتداب البريطاني وقفت مديرية الأوقاف العامة ســدًّا منيعًا في مواجهة ســلطات الانتــداب البريطاني والحركــة الصهيونيــة وأطماعهــا في شراء الأراضي الموقوفة وغير الموقوفة، واســتطاعت أن تحمي مســاحات واســعة من الأراضي الأميريــة، وأن تبطل عــددًا من الصفقات التــي كادت أن تبرم ولم تأبه بها وجّه لها وللمجلس الإســلامي من نقد في الصحف حول تحكمها في أراضي الأوقاف والمؤسســات الخيرية وتجيّرها لصالحها والجهات المنتفعة منها[1]، ومن الصفقات التي أبطلتها صفقة بيع أراضي وقف سيدنا علي إلى الشمال من يافا والبالغة (28000) دونم[2].

ولم ترضخ لقانون نزع الملكية الذي أصدرته سلطات الانتداب عام 1926م لنزع الأراضي الفلســطينية ونقلها للحركة الصهيونية، بما فيهــا أراضي الأوقاف، كما حصل في أوقاف القبر المقدس الخاصة بالكنيسة الأرثوذكسية والبالغة (22000) دونم بحجة سداد ديونها المترتبة عليها خلال الحرب العالميــة الأولى، ووقف آل الخزامي البالغ (100000) دونم،

(1) أوقاف لواء عكا، صندوق(2) ملف جامع قيســارية، 30 /4 /1933م؛ صندوق(2) 27 /6 /1934م؛ صندوق(3) 1 /2 /1925م؛ الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلســطين، 10ج، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1972م، ج7، ص669.

(2) تقع قرية الحرم على شاطئ البحر الأبيض المتوسط شمالي يافا وتعرف بالحرم أو سيدنا علي نسبة الحسن علي بن عليم (ت474هـ) من أحفاد الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه المدفون فيها: العليمي، مجير الدين العليمي (ت927هـــ /1521م)، الإنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، 2ج، ج1، تحقيق عدنان أبو تبانة، ج2، .

وبركة رمضان البالغة (4500) دونم[1]، في حين لم تتمكن من رفع التعديات التي مارستها الحركة الصهيونية بحق العديد من المساجد عندما حولتها إلى كنس وبارات ومقاهٍ وزرائب للحيوانات ومكبات للنفايات[2].

وللحيلولة دون تغلغل الحركة الصهيونية في أراضي المزارعين، فقد عمدت مديرية العموم إلى تقديم المساعدات المالية التي يستحقونها وإدخالهم تحت حمايتها مقابل تسجيل جزء منها باسم المجلس الإسلامي، وبالتالي فإن أيّ بيوع تجري على الأرض لابد من مشاورة الشركاء، وبذلك قطعت الطريق على الحركة الصهيونية شراءها، وفي نهاية المطاف تم تحويل مشترياتها من الأراضي الموقوفة وغير الموقوفة إلى وقف عام على الشعب الفلسطيني، كما حثت الناس من خلال حملات الوعظ والإرشاد إلى عدم بيع أراضيهم، وفضح أعمال السمسرة ومقاطعة السماسرة، وتوظيف كبار المحامين للدفاع عن القضايا التي تهم الأراضي للمرافعة عنها في أروقة المحاكم المحلية والبريطانية في لندن[3]، وبموجب ذلك، تم إنقاذ أراضي كل من نحالين، وعتيل، والطيبة، والطيرة، وديرة عمرو، وزيتا الشعراوية، وكان الحاج أمين قد أنفق في سبيل إنقاذها (54000) جنيه فلسطيني، حسبما أفاد أمام لجنة التحقيق الدولية في أحداث البراق عام 1929م.

3 – **الإعمار والترميم**: – تشير الوثائق المتوافرة بين أيدينا إلى أن مديرية العموم وبإشراف المجلس الإسلامي الأعلى قد تولت بناء وإعمار العديد من المؤسسات الوقفية في فلسطين

(1) الدباغ، ج3، ص373، 382. الدباغ، ج3، ص373.

(2) أوقاف لواء عكا، صندوق(2) ملف أم العلق، 12 /2 /1940م؛ ملف الشيخ بريك، 31 /12 /1941م. – أوقاف لواء عكا، صندوق(2) أوقاف جامع النصر، 1934م؛ عرب النفيعات، 19 /5 /1939م. 9 /7 /1946م؛ 25 /91946م؛.

(3) أوقاف لواء عكا، صندوق(2) أوقاف جامع النصر، 1934م؛ عرب النفيعات، 19 /5 /1939م؛ 9 /7 /1946م؛ 25 /91946م؛ 22 / 9 /1947م؛ 18 /12 /1946م. 27 /4 /1947م؛ صندوق(3) ملف عرب الغوارنه، 6 /3 /1935م؛ 2 /3 /1936م؛ 6 /3 / 1935م؛.

وتتمثل في المساجد والجوامع والزوايا والمقامات والمدارس والأسبلة والمقابر الموروثة عن العهد العثماني، وأنفقت في سبيل ذلك أموالًا طائلة وفّرتها من خلال استثماراتها وعائدات الأوقاف والتبرعات والهبات الغنية التي أغدقها الزعماء والشعوب العربية والإسلامية، وبموجب ذلك قامت بترميم المسجد الأقصى في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب المنطقة عام 1927م كما بنت وعمّرت عددًا كبيرًا من مساجد والجوامع والمقامات والمقابر من خلال أعمال البناء والترميم والصيانة والفرش والإضاءة وما تحتاجه من أدوات وموظفين وحراس[1]، وذهبت أبعد من هذا عندما بادرت إلى بناء عدد كبير من المباني السكنية والفنادق والأسواق والدكاكين والمخازن والمستودعات والبيارات لأغراض الاستثمار وتنمية أموال الخزينة في كل من القدس ونابلس وغزة ويافا واللد والرملة وعكا وحيفا وصفد وغيرها من المدن الفلسطينية، مما عاد عليها بالأرباح الطائلة[2].

4 – التعليم: أشرفت إدارة الأوقاف العامة خلال فترة الانتداب البريطاني على المدارس الإسلامية من حيث المباني ورواتب المدرسين وإقامة الطلبة في القسم الداخلي، ومن أهم المدارس التي تولت الإشراف عليها مدرسة دار الأيتام الإسلامية في القدس والمدرسة الأحمدية – نسبة إلى أحمد باشا الجزار – في مدينة عكا، كما أشرفت المديرية على التعليم داخل أروقة المساجد والجوامع وحلقات الوعظ والإرشاد للعامة والمساجين الفلسطينيين داخل السجون والمعتقلات البريطانية، ومن أهمها سجن عتليت. وذهبت أبعد من هذا عندما شرعت في جمع التبرعات لإنشاء جامعة إسلامية في فلسطين في أروقة المسجد الأقصى، تعرف باسم «جامعة المسجد أقصى» وجاء ذلك تنفيذًا لمقررات المؤتمر الإسلامي الأول الذي عقد في القدس برئاسة المجلس الإسلامي الأعلى عام 1931م لربط فلسطين

(1) أوقاف لواء عكا، صندوق(3)، ملف تسوية وقف جامع كفر قرع، 1937م؛ انظر أيضًا ملفات الإعمار في الصناديق (3 – 100).

(2) فشافشه، راضي أحمد ذيب، أوقاف قضاء حيفا خلال فترة الانتداب البريطاني (1922 – 1948م)، دراسة وثائقية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2010م، ص55 – .

عامــةً والقدس خاصةً بالعالم العربي والإســلامي ثقافيًّا، والرد المباشر على المؤسســات التعليمية الصهيونية التي بلغت ذروتها في إقامة الجامعة العبرية في القدس عام 1925م[1].

5 – رعاية الأيتام وأسر الشــهداء والأسرى: رعت المديرية الأيتام الذين لا معيل لهم من أبناء الشعب الفلسطيني وأسر الشــهداء والأسرى والمبعدين والمطاردين، التي استُشهد أو أُسر أو أُبعــد أو حُمل على المنفى أحد أفرادها في المواجهــات التي دارت بين البوليس البريطاني والمســتوطنين خلال المواجهات التي كانت تنشب بين حين وآخر، وأنفقت في ســبيل ذلك أموالًا طائلة على صعيد تخصيص رواتب معينــة للإنفاق على أسرهم ودفع تكاليف المرافعات والمواصــلات للمحامين الذين كلفوا بالمرافعــات في أروقة المحاكم العسكرية والسجون وتقديم التعويضات المجزية للمتضررين بالممتلكات، ويتجلى ذلك في الإعانات التي قدمتها لأهالي صفد في أعقاب المواجهات التي انتابت المدينة أثناء ثورة البراق عام 1929م[2].

الولاية الأردنية 1948 - 2013م:

بدأت الولاية الأردنية على المقدســات الإســلامية وأوقافها في القدس منذ عام 1948م، وبذلك نهضت بالدور الذي مارسته الخلافة العثمانية 1843 – 1918م، والمجلس الإسلامي الأعلى 1912 – 1948م، ولا تزال قائمة ومستمرة في أداء دورها حتى يومنا هذا، وتتجلى أهميتها في الظروف والمراحل الحساســة والدقيقة والصعبة التي واكبت مسيرة الأوقاف الإســلامية منذ نكبة عام 1948م، وحتى اليوم، وحجم التضحيات المعنوية والمادية التي بذلتها هذه الولاية قيادة وحكومة وشــعبًا في ســبيل الدفاع عنها وصيانة الحقوق العربية والإسلامية فيها بكل ما أوتيت من قوة.

(1) انظر ملف جامعة المسجد الأقصى، أوقاف لواء عكا، صندوق (70)، 1931م.

(2) انظر ملف منكوبي أهالي صفد، أوقاف لواء عكا، صندوق(63)، 1929م.

فنتيجة للعمليات العسكرية التي جرت خلال حرب عام 1948م، بين الجيوش والمقاومة العربية من جهة والجيش الإسرائيلي من جهة أخرى، سيطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأحياء الغربية من مدينة القدس[1]، وهو ما حمل المجلس الإسلامي الأعلى على نقل مقره الجديد والقائم فيها وإعادته، حيث كان في البلدة القديمة في محيط المسجد الأقصى، وكان قد دشّن هذا المقر عام 1929م، كتحفة معمارية بناها المجلس كمقر لإدارة شؤون المقدسات وأوقافها وقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني بالقرب من مقبرة ماملا[2]، فوضعت الحكومة الإسرائيلية يدها عليه واستخدمته مقرًّا لوزارة الصناعة والتجارة، واستمرت في ذلك حتى عام 2007م، عندما هدمته لتتخلص من رمزيته التاريخية ودوره في الحفاظ على المقدسات وأوقافها[3].

أما الأحياء الشرقية من مدينة القدس، بما فيها البلدة القديمة، فقد حافظ عليها الجيش الأردني واستبسل في الدفاع عنها أمام هجمات العصابات الصهيونية[4]، وفي عام 24/ 4/ 1950م أقرّ مجلس الأمة الأردني وحدة ضفتي نهر الأردن في وحدة اندماجية تحت اسم المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة الملك المؤسس عبد الله بن الحسين[5]، وبذلك أصبحت المقدسات الإسلامية ودرّتها المسجد الأقصى وأوقافها تحت الولاية الأردنية بيد الملك عبد الله بن الحسين، كيف لا؟ وهي مسرى جدّه النبي صلى الله عليه وسلّم وبوابة

(1) التل، عبد الله، كارثة فلسطين، خزانة فلسطين التاريخية، دار الهدى، كفر قرع، 1990م، ص102 – 104، 210، – 213، 573؛ العارف، عارف، النكبة نكبة فلسطين والفردوس المفقود، 1947 – 1952، 5ج، دار الهدى، كفرقرع، 1952م، ج3، ص708؛.

(2) جريدة القدس عدد 13536، 25 /4 /2007م، ص1، 37؛ جريدة القدس عدد 13541، 1 /5 /2007م، ص20.

(3) جريدة القدس عدد 13536، 25 /4 /2007م، ص1، 37؛ جريدة القدس عدد 13541، 1 /5 /2007م، ص20.

(4) التل، كارثة، ص102 – ؛ العارف، النكبة، ج3، ص708؛ العبادي، الرعاية، ص29 – 30.

(5) كفافي، زيدان، وآخرون، القدس عبر العصور، جامعة اليرموك، إربد، 2001م، ص349.

معراجه إلى السماء أولى القبلتين وثالث الحرمين مهوى الأفئدة ومشد الرحال ومقصد الزهاد والعباد، ومثوى رفات والده الشريف حسين بن علي، حيث دُفن بالمدرسة الأرغونية عام 1931م[1].

وفي ظل الولاية الجديدة، حظيت المقدسات الإسلامية وأوقافها بعناية فائقة، ويظهر ذلك في الزيارات المستمرة التي قام بها الملك والحكومة الأردنية وأعضاء مجلس الأمة إلى المسجد الأقصى ودوائر الأوقاف وعقد اجتماعاتها في رحابها وحملات الإعمار التي حظيت بها، ومما يؤيد ذلك ارتقاء الملك المؤسس شهيدًا في رحاب المسجد الأقصى عام 1951م أثناء زيارته له، كما بادرت حكومة فوزي الملكي في عهد الملك حسين الباني عام 1953م إلى الإعلان صراحة بأن القدس العاصمة الروحية الأولى للمملكة والسياسية الثانية بعد عمان، الأمر الذي انعكس على الأوقاف الإسلامية اهتمامًا ماديًّا ومعنويًّا، وعندما قامت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م لتحرير الأراضي المحتلة عام 1948م لم تمسّ الولاية الأردنية على الضفة الغربية بصورة عامة بما فيها المقدسات[2].

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي خيمت على الضفة الغربية، بما فيها القدس نتيجة لنكسة عام 1967م، فإن الولاية الأردنية استمرت في رعاية المقدسات الإسلامية وأوقافها دون كلل أو ملل على كل المستويات وبكل السبل المادية والمعنوية، لا بل إن فك الارتباط القانوني والإداري الصادر عام 1988م بين ضفتي نهر الأردن أبقى عليها كمظلة حماية للمقدسات، ومما يؤيد ذلك حملات الإعمار التي تقوم بها المملكة الأردنية الهاشمية بين حين وآخر في أروقة المسجد الأقصى والرعاية المتواصلة للمدينة ومقدساتها، وهو ما حفظ هويتها العربية والإسلامية التي باتت مهددة بالطمس والتهويد، ولم يثنِها عن عملها الموجات العاتية التي تعرضت لها من المزايدات حول دورها في الرعاية في ظل الاحتلال.

(1) جريدة فلسطين عدد 6505، 1 /1 /1931م، ص1؛ نجم، رائف يوسف، كنوز القدس، ص223.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية، بيان المؤتمر الفلسطيني الأول المنعقد في مدينة القدس من 28 /5 /1964 إلى 2 /6 /1964م، القدس، 1964، ص1 – 42.